مجـلـة الحـق

تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا

Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index

العدد الثالث عشر ، يونيو 2024، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون

دور قواعد القانون الدولي في مكافحة الفساد

أ. فاطمة جبريل أبوكرش

قسم الشريعة والقانون ، كلية الشريعة والقانون ، الجامعة الأسمرية الإسلامية ، زليتن، ليبيا.

f.abokarsh@asmarya.edu.ly

The role of international law rules in combating corruption

Fatima Jibril Abu Karsh

Department of Sharia and Law, Faculty of Sharia and Law, Asmariya Islamic University, Zliten, Libya.

تاريخ الاستلام: 24-04-2024 تاريخ القبول: 13-05-2024 تاريخ النشر: 01-06-2024

الملخص

يعتبر موضوع الفساد بجميع أنواعه، من اكثر الموضوعات دراسة في الآونة الأخيرة، وذلك، لانتشاره الواسع وتعدد أسبابه. حيث أن، الأسباب التي تؤدي إلي وجوده في المجتمعات النامية، هي ليست نفسها في المجتمعات المتقدمة، بالرغم من، وجود أسباب مشتركه بينهما.

ونظرا لهذا الانتشار، حاولت منظمات دولية، وعلي راسها الأمم المتحدة ومؤسساتها، تقديم يد المساعدة لهذه البلدان. و تقديم لها خطط وقوانين ناجعة، لتقليل حجم الفساد في هذه البلدان. لم يقتصر هذا الدور علي المؤسسات الحكومية فقط، وإنما أيضا، المؤسسات غير الحكومية، علي راسها منظمة الشفافية الدولية. و من هنا، جاءت فكرة دراسة كيفية مكافحة الفساد في ليبيا. والاستعانة بالمنظمات الدولية و الإقليمية، و بعض الاتفاقيات الدولية ،للقضاء على هذه الظاهرة.

الكلمات الدالة: اتفاقيات دولية، منظمة دولية، الأمم المتحدة، الفساد الإداري، الفساد المالي.

Abstract

The topic of corruption is considered as one of the most studied topics in recent times, that is due to its wide spread and multiple causes. Whereas, the reasons that lead to corruption presence in developing societies are not the same as in developed societies, despite the presence of common causes between them. According to this spread, international organizations, led by the United Nations and its institutions, tried to provide a helping hand to these countries. Providing an effective plans and laws, to reduce the extent of corruption in these countries. This role was not limited to governmental institutions only, but

also to non-governmental institutions, led by Transparency International. From here, the idea came to study how to combat corruption, in Libya. And seeking help from international and regional organizations, and some international agreements, to eliminate this phenomenon.

Keywords: International agreements, international organization, the United Nations, administrative corruption, financial corruption.

مقدمة:

يعتبر موضوع الفساد بأنواعه و بشكل خاص الفساد الإداري والمالي، من المواضيع المؤثرة بشكل كبير و سلبي و مباشر على الدولة مما يؤثر على مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد في جميع المجالات الاقتصادية و التنموية والاجتماعية.

علي المستوى السياسي، سرعان ما يؤدي الفساد إلي وجود نظام دكتاتوري قابل للانهيار في أي وقت وذلك لقيام ثورات ضد هدا النظام الذي يكون عاجزا عن مكافحة هذا الفساد المستشري داخل الدولة. ولمكافحة الفساد و القضاء عليه يجب أن تتظافر الجهود داخليا وخارجيا.

فالضغوط الخارجية، لها دور كبير ومهم في المساعدة في هذا المجال. فهناك اتفاقات إقليميه ودوليه موقعه من قبل الدولة الليبية تساهم وتساعد في مكافحة هذه الظاهرة. أيضا توجد منظمات دوليه مختصه كالبنك الدولي ومؤسساته الخمسة، و التي من أهمها صندوق النقد الدولي.

حيت تشترط هذه المؤسسات علي الحكومات التي تقترض منها لغرض التنمية أن تكون هذه الحكومات لديها برامج عمل واضحة لمكافحة الفساد ولها نتائج ملموسه علي ارض الواقع، مثلا تحقيق المساءلة الإدارية و تعزيز حكم القانون وتحقيق الاستقرار السياسي عن طريق الانتخابات والقضاء علي الفساد.

وهناك منظمات دوليه غير حكومية مختصه بتقييم الفساد داخل الدول منها منظمة الشفافية الدولية والتي تتعاون مع باقي المنظمات الدولية للتعرف علي حجم الفساد داخل كل دوله وبالتالي مكافحته وفي هده الورقة سوف نتناول بالدراسة الفساد ودور القانون الدولي ((الاتفاقات الدولية والمنظمات الدولية)) في مكافحة الفساد بأنواعه داخل الدولة الليبية

إشكالية البحث

نظرا لأهمية وجود آلية وخطة عمل واضحة وصارمة للقضاء علي ظاهرة الفساد داخل الدولة الليبية لان من شأن هذه الخطة أن تساعد علي رقي الدولة ومن شأنها أيضا أن تضعها في الهاوية.

في هده الورقة سوف اركز علي موضوع الفساد الإداري والمالي داخل ليبيا وان ليبيا من اكتر الدول انتشار للفساد وذلك وفقا لتقارير دولية ندرس كيفية مكافحته بمساعده دولية.

خطة الدراسة

المبحث الأول ما هو الفساد أنواعه و أسبابه واثاره

المطلب الأول الفساد الإداري والمالي وصوره

المطلب الثاني أسباب الفساد المالي و الإداري و أتاره

المبحث الثاني الجهود الدولية لمكافحة الفساد داخل ليبيا

المطلب الأول دور الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد الموقعة من قبل الدولة الليبية

المطلب الثاني دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مكا فحة الفساد داخل ليبيا

المنهج المتبع في الدراسة

هو المنهج الاستقرائي عن طريق دراسة المراجع ذات الصلة بهذا الموضوع و المقارن وذلك بدراسة كيفيه مكافحه هذه الطاهرة داخل دول معينه وهل يمكن تطبيق نفس الألية داخل ليبيا أولا.

المبحث الأول: ما هو الفساد وأنواعه وأسبابه وأتاره

المطلب الأول: الفساد الإداري والمالي وصوره

- كلمه الفساد في معاجم اللغة العربية تعني نقيض الصلاح واستفسد السلطان قائده يعني اساء اليه حتي استعصى عليه والمفسدة خلاف المصلحة.
- والفساد يعني الاضطراب والخلل والجدب والقحط قال تعالي: ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)) وقال تعالي: ((انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع أيديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم))
- يعرف الفساد في الاصطلاح، بانه خروج الشيء عن الاعتدال أيا كان هذا الخروج، او هو انتقاص صورة الشيء واصابته بالعطب والخلل والحاق الضرر به.
- الفساد وفقا للبنك الدولي، فقد عرفه بانه هو اساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصه. فالفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول رشوة لتسهل عليه عقد اجراءات مناقصه عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء الشركات تقديم رشوة للاستفادة من سياسات واجراءات عامة للتغلب على باقي المنافسين.
- والفساد عرفه صندوق النقد الدولي بأنه سوء استخدام السلطة العامة من اجل مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي رشوة او يطلبها او يستجديها او يبتزها وقد يكون ذلك مقترنا بسوء استخدام السلطة الممنوحة له حينما يقدم رجال أعمال من القطاع الخاص الرشوة بقصد التحايل على السياسات العامة والقوانين واللوائح للحصول علي ميزة تنافسية او ربح او مزايا شخصيه.

- و عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية.
- والفساد المالي هو اهدار المال العام وكذلك اعمال السمسرة في المشاريع وكذلك اعمال تجارة الأسلحة والتي تدار عن طريق مجموعات منظمة وصفقات وهمية ومشبوهة. وهذه الظاهرة ابرز ظواهر الفساد المالي في العصر الحديث.
- الفساد الإداري، هو استغلال الموظف العام لوظيفته لتحقيق مكاسب شخصيه او حزبيه.

المطلب الثاني: أنواع وأسباب الفساد المالي وأتاره

1. **أنواع الفساد الإداري**

1.1 الفساد الكبير

هو الذي يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء وبذلك يستغلون مناصبهم لتحقيق مصالح خاصة وعادة ما يحدث من كبار المسؤولين في السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا ينعكس علي المشاريع والبرامج الحكومية الرئيسية بشكل سلبي عندما تسود المنافسة الغير شريفة وتدفع مبالغ كبيرة من اجل الحصول علي عقود الامتياز التي تكون حكرا علي الشركات الكبرى.

2.1 الفساد الصغير

و هو الذي يقوم به الموظفون العموميون في الوظائف الحكومية و بالتالي لا يتعلق هدا الفساد بمن هم موجودين في القمة وانما في الموظفين الموجودين في المستويات المتوسطة والدنيا

3.1 الفساد المحلي

وهو ما يكون داخل اقليم الدولة وبالتالي هو غير مرتبط بشركات اجنبية ويتمثل في الرشوة والمحسوبية واستغلال النفود.

4.1 الفساد الدولي

هو الفساد الذي يتعدى حدود الإقليمية للدولية ويكون بين شركات اجنبية وشركات محلية ويتم بين السياسيين المحليين اصحاب النفود وهذه الشركات الدولية وذلك نظرا للمصالح المشتركة بين الطرفين وهو اخطر انواع الفساد لصعوبة الكشف عنه والتغلب عليه.

2. ***دوافع واسباب الفساد المالي و الاداري***

1.2الدوافع المالية والاقتصادية

سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطن تعتبر من الاسباب الرئيسية لهذا الفساد وعجز الدولة عن اشباع الحاجات الرئيسية للمواطن في مجال التعليم والصحة و الامور المعيشية اليومية يؤدي الي تفشي هذا الفساد.

2.2الدوافع السياسية

عدم وجود الاستقرار السياسي وعدم وجود بيئة ديمقراطية و تداول سلمي للسلطة واستغلال اصحاب النفوذ لمراكزهم لتحقيق مصالحهم من اسباب اتساع رقعة الفساد داخل الدولة

3.2 دوافع اجتماعيه وتربوية

عدم وجود بيئة تربوية واجتماعية سليمه لها دور اساسي ومباشر في زيادة نسبة الفساد ذالك من خلال انخفاض مستوي التعليم الذي من خلاله نستطيع نبد الفساد من سن مبكره وذلك عن طريق المناهج الموجودة في المدارس والمعاهد وحتي الجامعات ونشر الاخلاق الدينية السليمة والموعظة الحسنة عن طريق المساجد والندوات الدينية البرامج التلفزيونية لكي نستطيع ان نصل الي اكبر شريحه وتوعيتها بالفساد و مخاطره ونتائجه الكارثية علي كل المجتمع.

3. أثار الفساد الإداري والمالي.

1.3الأثار الاجتماعية: و من اهم مظاهرها:

1. انهيار القيم الأخلاقية والعصبية القبلية.
2. تراجع الاهتمام بالحق العام.
3. الشعور بالظلم و بالتالي وجود احتقان مجتمعي وخاصة بين شرائح الشباب.
4. ضياع قيم العمل و الانتماء.

2.3الأثار الاقتصادية

1. استبعاد المستثمرين المحليين عن المشاريع التطويرية.
2. فشل في جذب الاستثمار الاجنبي للعمل بالداخل.
3. استنزاف الموارد العامة ذلك بسبب غلبة المصالح الفردية عن الصالح العام.
4. هجره العقول والكفاءات نظرا لعدم تقدير الدولة لهم.
5. حجم ما تكبده الاقتصاد العالمي من خساره بلغت ترليون دولار اكبر دليل علي حجم تأثير الفساد علي العالم.

1. 3.3الأثار السياسية للفساد

1. يؤدي للإضرار بالاستقلال السياسي وتدني مستوي الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة وظهور طبقه تعمل لنشر الفساد لأغراض شخصية هذه الطبقة تسعي لنشر الفساد في كل الأجهزة و المؤسسات الحكومية ويساعدهم في ذلك عدم المحاسبة و المساءلة القانونية.
2. التأثير علي مستوي الديمقراطية وعم قدره النظام علي تحقيق المساواة بين المواطنين.
3. تزايد الصراعات والنزاعات خاصة بين الاحزاب السياسية داخل الدولة.

4. ضعف المشاركة السياسية وسوء سمعة النظام الحاكم.

2. المبحث الثاني: الجهود الدولية لمكافحة الفساد

3. المطلب الأول: الاتفاقات الدولية لمكافحة الفساد داخل ليبيا

1. الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

وقعت ليبيا علي الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في التاسع من ديسمبر سنه 2003م وصادقت عليها في التاسع من ديسمبر سنة 2005 م وبالتالي اصبح لدينا وثيقة جديدة لمكافحة الفساد ومنعه وهي رساله جديدة للفاسدين بان لا تسامح بعد الان مع خيانة الثقة العامة بعد الان.

تحتوي هذه الاتفاقية علي العديد من القواعد الثمينة التي تستطيع من خلالها جميع الدول تعزيز نظمها القانونية لمكافحة الفساد و ذلك من خلال تجريم اكتر انواع الفساد انتشارا في القطاع العام والخاص والتركيز علي الفساد الدولي الذي يحدث نتيجة تعاون الفاسدين علي المستوي المحلي مع نظرائهم علي المستوي الدولي وذلك بإعادة اصول الاموال الي البلد الاصلي. و قد حركت هذه الاتفاقية الرمال الراكدة في موضوع الفساد حيت لم تكن كلمة الفساد لتطرح في الدوائر الرسمية، واحتاج الامر لجهود كبيرة علي الصعيد التقني اولا تم علي الصعيد السياسي لإدراج مكافحة الفساد في جدول الاعمال العالمي. حيت كان هناك مؤتمر مونتري الدولي المعني بالتمويل من اجل التنمية وكذلك مؤتمر جوهانسبرغ العالمي المعني بالتنمية المستدامة للحكومات. حيث اعطت هذه المؤتمرات فرصا اكبر لمكافحة الفساد وجعل الكثير من الناس يدركون تأثير الفساد المدمر علي التنمية.

تنص اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في فصولها الثمانية وموادها ال 71 بأنه علي الدول الاطراف اي الدول التي اودعت صك التصديق باتخاذ تدابير واسعة وكبيرة لمكافحة الفساد وطلبت منها تعديل قوانينها لتتماشى مع رؤيتها لمكافحة الفساد.

وتعتبر هذه الاتفاقية فريدة مقارنة مع غيرها ليست فقط لكونها عالمية انما لاحتواها علي ادق التفاصيل التي باتباعها تستطيع دول العالم القضاء علي الفساد.

2. الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

كان مسقط راس هذه الاتفاقية مدينة القاهرة في مصر عام 2010م و وافق عليها مجلسا وزراء الداخلية والعدل العربي في اجتماعهما المشترك والمنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ودخلت حيز التنفيذ في 6/26/ 2013م

و هي اتفاقية اقليمية تهدف الي تنشيط الجهود العربية للتصدي للفساد وتهدف ايضا علي تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وهي تجرم عدة افعال منها علي سبيل الذكر لا الحصر:

1. تجريم الرشوة في القطاع العام و الخاص.

2. تجريم غسيل الاموال واعاقة سبل العدالة.
3. اعتماد انظمه لتعزيز الشفافية و المراجعة الدورية للتشريعات و التدابير الإدارية ذات الصلة لمنع ومكافحة الفساد.

وتهتم هذه الاتفاقية بتركيز الجهود والتعاون علي انفاذ القوانين بين الدول الاطراف وذلك من خلال تبادل المعلومات حول جرائم الفساد، واجراء التحريات وتوفير المساعدة التقنية وعقد البرامج التدريبية المشتركة للاستفادة من خبرات بعضها البعض

3. الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الفساد

اقرت اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد في عام 2003م. و دخلت حيز التنفيذ في اغسطس 2006 بعد تصديق خمس عشر دولة عليها وحتي الان صدقت عليها حوال 40 دوله أفريقية. تحتوي الاتفاقية علي 28 ماده ما يميز هذه الاتفاقية هي انها لم تهتم بموضوع الفساد في القطاع العام فقط و انما تحدثت حتي علي موضوع الفساد في القطاع الخاص وايضا ما يميزها انها كل مادة تعالج موضوعا مختلفا، فمثلا علي سبيل الذكر لا الحصر:

المادة الخامسة، تدور حول اعتماد اجراءات تشريعية خاصة لمكافحة الفساد المؤسسي و الابلاغ عنه

المادة السادسة، الخاصة بغسيل عائدات الفساد.

المادة الثامنة، خاصة بالكسب غير المشروع.

المادة الحادي عشر. حول الفساد في القطاع الخاص.

كذلك تهتم هده الاتفاقية بجانب مهم وحساس ويمتل جانب كبير من الفساد خاصه في المجتمعات النامية، وهي قضية تمويل الاحزاب السياسية، حيث تحدثت عن التدقيق في اصول الاموال التي من خلالها يتم تمويل هذه الاحزاب واتباع الشفافية في تمويل هذه الاحزاب في الاعلان عن هذه المصادر وكذلك اهتمت هذه الاتفاقية علي التشديد علي دور مؤسسات المجتمع المدني و الاعلام في مكافحة الفساد. هذه النقطة مهمة جدا في الجانب السياسي للفساد فمعظم الدول الأفريقية دول غير ديمقراطية وتعاني من الانقلابات العسكرية بشكل مستمر.

وليبيا من هذا الجانب تعتبر غير مستقرة سياسيا وتعاني من نزاعات مسلحه من حين الي اخر وهذا ادي الي تعميق حجم الفساد وخلق أوضاع سياسية وامنية هشة من خلالها لا نستطيع مكافحة الفساد المستشري في هذه الاجواء غير المستقرة.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية لمكافحة الفساد

دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد

هي منظمة غير حكومية يصل عدد أعضائها الي حوالي 100 دولة ويوجد مقر امانتها العامة في المانيا وبالتحديد في العاصمة برلين وهي تشتهر بتقريرها السنوي الذي تقوم بإصداره كل سنة وهي تقوم بمقارنة الدول من حيت نسبة انتشار الفساد حول العالم متخذة شعار ((الاتحاد العالمي ضد الفساد))

وهي انشئت عام 1995 وتهدف الي مساعدة الدول والافراد علي مكافحة الفساد. وتم انشاء المنظمة بواسطه مجموعة من المسؤولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي.

وذلك بعد انشار الفساد علي كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية و ذلك بعد عجز المؤسسات المحلية في مكافحة الفساد الذي اصبح لا يمكن السيطرة عليه واصبح حاجزا كبيرا ضد جهود التنمية المحلية والتنمية الدولية و ايضا المعونات و القروض التي تقدمها المؤسسات الدولية للمساعدة علي التنمية متل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيت تشترط هذه الدول علي الدول النامية لتقديم المساعدة لها المساهمة في تقليص حجم الفساد لديها.

وتعتبر هذه المنظمة من اكتر المنظمات غير الحكومية انتشارا علي مستوي العالم حيت قامت بإنشاء مؤشر لقياس مدي تفشي الفساد في مختلف دول العالم.

الخاتمة:

في نهاية بحثنا المتواضع خلصنا إلى بعض النتائج تتمثل في:

1. ان الفساد المالي هو استغلال المال العام بهدف الحصول علي مكاسب شخصيه اما الفساد الاداري فهو استغلال الوظيفة العمومية و ما تمنحه السلطة العامة من امتيازات لتحقيق مصالح غير مشروعه.
2. العمل علي تحسين الوضع المعيشي ولاقتصادي حت يتمكن الموظف من خلاله العيش حياة كريمة دون الحاجه اللجوء الي مسالك الفساد.
3. مكافحه الفساد لا تتم بالأنظمة واللوائح فقط بل عن طريق بث القيم و الاخلاق في التعاملات ودلك بالتركيز علي الجانب التوعوي و الاعلامي.
4. تعزيز التعاون المحلي و الدولي في مكافحه الفساد علي جميع المستويات الأمنية و القضائية و التشريعية.
5. الدولة الليبية لا تحتاج الي توقيع المزيد من الاتفاقيات وانما الي تطبيق الاتفاقات السابقة وتسخير الامكانيات الازمه الي وضع هذه الاتفاقات موضع التنفيد ولعل من اهمها تهيئة الظروف السياسية وهذا لا يحدث الا بإجراء انتخابات نزيهة و شفافة.

المراجع:

1 ابن منظور لسان العرب دار المعارف القاهرة المجلد الخامس

2 محمود ،صلاح الدين فهمي، الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كتب عربيه، دون سنة النشر

3 عبد العال ،حاجه الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر ،اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه محمد خضير بسكره،2013م.

4 الصديق مفتاح محمد البكوش، سافيناز صالح، الفساد الاداري واسباب ظهوره و الآثار الناتجة عنه، دراسة تطبيقيه علي دولة ليبيا ، الجامعة الإسلامية العلمية، ماليزيا.